انتفاضة البحرين

إعداد: ناريمان عامر

المشاركون
(الفبائيًا)

- حسين مرهون
- عبّاس المرشد
- نادر المتروك

بـدأتْ حملـةُ الاحتجاجات الشعبيّـة في البحرين يوم الاثنيـن ٢٠١١/٢/١٤، متأثّـرةً، على ما يبدو، بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعتْ في الوطن العربيّ. سمّيت هذه الانتفاضة «ثورة اللؤلؤ،» وهناك مَنْ سمّاها «ثورة الورود،» وقادها شبابٌ مستقلّون، إلى جانب جمعيّات معارضة، طالبـتْ بالحريّة والديمقراطيّـة والإصلاحات السياسيّة. واجهت الحكومـةُ هذه الاحتجاجات بالقمـع، واستعانت بقـوّات «درع الجزيـرة» التي من المفترض أن تكون قوّةً لفضّ النزاعات الدوليّة والهجمات الخارجيّة على إحدى دول مجلس التعاون الخليجيّ!

لـم تلقَ هذه الحركة الاحتجاجيّة اهتمامَ المجتمـع الدوليّ والدول الإقليميّة بالقدر الذي لقيته باقـي الحركات الاحتجاجيّة في الوطـن العربيّ؛ بل يمكن القول إنّ المجتمـع الدوليّ وقف إلى جانـب الحكومـة. والمستغرب أنّ الـدول العربيّة التي حقّقـتْ أهدافها بالخلاص من السلط الاستبداديّـة لـم تَرفدْ، هي نفسُها، تلـك الحركَة بأيّ دعم، وقلّما صدر بيـان من هنا أو هناك لدعم المحتجّين البحرينيين!

ملـفّ «انتفاضـة البحريـن» يقدّم إضاءة علـى حركة ١٤ فبرايـر البحرينية بأقـلام ثلاثةٍ من كتّابها.

استعصاءُ الحلّ: ملامح الديكتاتوريّة المارقة في البحرين

□ نادر المتروك ❖

لا يختلف النظام الحاكم في البحرين عن بقيّة الأنظمة المستبدّة في المنطقة. لكنّ الصورة تبدو إشكاليّةً بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الثورة، التي لا تزال تُحاط بسلسلةٍ من الملابسات والتشويه. وهذا يحيل على أطروحةٍ تميل إلى اعتبارِ ربيع البحرين مدخلاً نموذجيًّا لمقاربة الإشكالات التقليديّة التي طبعت النقاشَ العربيّ، لجهةِ العلاقة بمؤسّسات الحكم، والطرق المستخدمةِ في تفسير سلوكها السياسيّ.

❖ كاتب من البحرين.

يقوم النظامُ الحاكمُ في البحرين على كتلةٍ متضخّمةٍ من العناصر المركّبة، والعناصر المُعادِ تركيبُها داخليًّا وخارجيًّا. البناءُ القبائليّ والطائفيّ أساسُ نشأة العائلة الخليفيّة وامتدادها في الحكم والسيطرة. المعطيات التاريخيّة لا تشير إلى نجاح النظام في إقامةِ علاقةٍ مستقرّةٍ بالمواطنين، وارتبط وجودُه بسلسلة من إشكالات الشرعيّة وعدمِ التوافق الوطنيّ وتعثّرِ بناءِ الدولة الحديثة، بحسب الباحث السوسيولوجيّ البحرينيّ عبد الهادي خلف. على هذا النحو، شكّل الفشلُ الدائمُ في تحقيق الاستواء والتفاهم الوطنيّ أزمةً دائمةً للنظام، ولم تفلحْ عمليّاتُ الإنكار والتحايلِ والترميم التي مارسها في تخطّي هذه الأزمة والتخفيفِ من آثارِها الظاهرة وغيرِ الظاهرة.[1]

حاول الاحتلال البريطانيّ المحافظةَ على شكلٍ من التوازن بين آل خليفة والمواطنين. واعتمد مستشاروه أنظمة كابحة ورابطة - بما فيها إبرامُ الإجراءات القانونيّة في حقّ الشيوخ المخالفين، وتطبيقُ بعض الإصلاحات الإداريّة، وضمانُ حقوق المواطنين وتلبية شكاويهم. إلاّ أنّ طبيعة النزوع المارق لأفرادِ العائلة الخليفيّة أدّت إلى اندلاع مواجهاتٍ عديدةٍ مع المواطنين، وهو ما عزّز الشّعورَ المتبادل بالافتراق وعدم التجانس.[2]

بعد الاستقلال، وخروج البريطانيّين، بدأتْ أهمُّ عمليّةٍ جادّةٍ لتأسيس الدولة في البحرين، تمهيدًا للخروج من مرحلة الإقطاع والقبائليّة التي ترعرع في ظلّها الخليفيّون. بدأ انتخابُ المجلس التأسيسيّ، ووُضع دستورُ البلاد عام ١٩٧٣. لم يضمن الدستورُ العقديّ الأوّل إنهاءَ السلطة الاستبداديّة، لكنّه قدّم سقفًا من الإصلاحات العمليّة، وأسّس الانطلاقة الوطنيّة. كانت البلادُ يومها تزخر بالجماعات السياسيّة القديمة (كاليسار والقوميّين العرب)؛ كما أخذت الجماعةُ الدينيّةُ طريقَها إلى الظهور السياسيّ من خلال المشاركة في العملِ البرلمانيّ. التجربة لم تستمرّ طويلاً، وأقدمت السلطةُ على حلّ البرلمان عام ١٩٧٥، وفرضتْ قانونَ «أمن الدولة.» ومنه، دخلت البحرين عهدًا طويلاً من القهر السياسيّ والملاحقات الأمنيّة. واستعاد النظامُ الإقطاعيُّ قوّته، ولكنْ من خلال التشكيلات الظاهريّة للدولة الحديثة، وبحماية الاقتصاد والدعم السعوديّ. أُحيط أبناءُ العائلة الخليفيّة، والقبائل الحليفة، بسياجٍ من الامتيازات الخاصّة، وتوزّع هؤلاء على رأس المؤسّسات والوزارات والهيئات الحكوميّة. وفي النتيجة، استولى الخليفيّون على المال والاقتصاد والأرض، وتعاملوا مع البلاد بوصفها ملكًا خاصًّا.

في حقبةٍ ما بعد إجهاضِ البرلمان، أخذ الاستبدادُ يتلوّن بملامح التشدّد الأمنيّ وبناء الأجهزة الاستخباراتيّة المختلفة. فلقد اقتضى تمركزُ السلطة، والهيمنةُ على ثروات البلاد، اتّخاذَ المزيد من السياسات الأمنيّة الخانقة، بما في ذلك التنويعُ في أساليب القمع البوليسيّ، وإثارة الرعب من الإقدام على أيّ عملٍ سياسيٍّ أو المطالبة بالحقوق والمواطنيّة. وتسبّبتْ أجواءُ الاستبداد في إضفاءِ قدرٍ من «الإسكات السياسيّ» في ثمانينيّات القرنِ العشرين، مترافقًا مع شراء الذمم واحتواءِ النخب وتكميم الأفواهِ المسبّق، وبالتعويل الدائم على الاعتقالات النوعيّةِ والاستدعاءات الأمنيّة وحملاتِ التهجيرِ والتسفير. في المقابل، أدّى الاستبدادُ إلى نموّ فكرة عدم إمكانِ التعايش مع الحكم الخليفيّ، وهو ما أفرز جماعاتٍ سياسيّةً ترفع شعاراتٍ جذريّة تؤكّد ضرورة اقتلاعه بالمقاومةِ المسلّحة. ورغم محدوديّة هذا الخيار، وعدمِ تحوّله إلى ممارسةٍ شعبيّةٍ عامّةٍ آنذاك (عقد الثمانينيّات)، فإنّ استدعاءَ هذا التحوّل سيُقدّم فرصةً مناسبةً لفهم مجريات الأحداث التالية، ولاسيّما التطوّرات التي انتهت إليها ثورةُ ١٤ فبراير، وطغى عليها مجدّدًا شعارُ المطالبةُ برحيل الخليفيّين، لا بإسقاط نظامهم الاستبداديّ فقط.

يمكن القول إنّ الانفجار الشعبيّ الأوسع تمثّلَ متأخّرًا في انتفاضة ١٩٩٤، التي جاءت على خلفيّة قمع السلطات المطالبين بإعادة دستورِ ٧٣ وتفعيلِ الحياة النيابيّة من خلال عريضةٍ نخبويّةٍ (١٩٩٢) وأخرى شعبيّةٍ (١٩٩٤). كان واضحًا أنّ السلطةَ استنزفتْ وسائلها الدارجة في القمع والاستحواذِ المطلق. والظروفُ المحيطة آنذاك (الاحتلال العراقيّ للكويت وعمليّة «التحرير» وما خلّفته من توسيعٍ للوجود الأجنبيّ) لم تسعفها في مواصلة الاستبداد من خلال النموذج الأمنيّ، فتولّد فهمٌ جديدٌ يقوم على إعادةِ صياغة الاستبداد بما يراعي التغيّرات القائمة. وقد تبلورتِ الصورةُ الجديدةُ بعد رحيل الأمير السابق ومجيءِ ابنه الشيخ حمد (مارس ١٩٩٩)، إذ بدأ الأخير يتحدّثُ عن عناوينَ جذّابةٍ وغير معهودةٍ من قِبل النظام تدورُ حول قيامِ «عهدٍ جديدٍ» من التكافلِ والديمقراطيّةِ والحياة الكريمة للمواطنين.

ما فعله الملك حمد على امتداد السنوات الماضية، وقبل اندلاع الثورة، هو، في العمق، تحديثُ الحكم الاستبداديّ الموروث، لا إصلاحُ منابع الاستبداد وإزالتها. والواضح أنّه أجاد، وخصوصًا في أوّل سنوات عهده، الظهورَ بعباءةِ رجل الإصلاحِ الذي ينتظره الجميعُ، واستطاع إقناعَ الأطياف الأساسيّة في المعارضة بالدخول معه في حفلة «المشروع الإصلاحيّ،» الذي انطلق من خلال ميثاق العمل الوطنيّ (٢٠٠١) ونال أغلبيّةً ساحقةً في استفتاءٍ شعبيٍّ دعمته رموزُ المعارضة بشكلٍ غير مسبوق. بعد عام، تبيّن أنّ الملك أوقع المعارضين والشارعَ السياسيّ في تخديرٍ هادئ، واستغلّ سياسةَ الانفراج الأمنيّ لكي يُجري أهمَّ الترتيبات اللازمة للشروع في مرحلة الاستبداد المقنّن، التي تُوّجتْ بإصدارِ دستورٍ جديدٍ (٢٠٠٢) تعارضَ مع تعهّداته للمعارضة، وانطوى على ترسيخٍ موسّعٍ للديكتاتوريّة الناعمة.

---

(١) عبد الهادي خلف، **بناء الدّولة في البحرين.. المهمّة غير المنجزة** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ط ١، ٢٠٠٠).

(٢) فؤاد إسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطوّر نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الإنماء العربيّ، ط ١، ١٩٨٣). وقارن بكتاب سعيد الشهابي، **البحرين.. قراءة في الوثائق البريطانيّة** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ط ١، ١٩٩٦).

إضافةً إلى التخدير العامّ الذي وفّرته الدعايةُ «الإصلاحيّةُ» استفاد النظامُ من الوضع الجديد بإلحاق المزيد من الإرباك في صفوف المعارضة، وتمزيقِ تحالفاتها، وإدخالها في أتونِ معاركَ سياسيّةٍ صغيرةٍ أضاعت معها البوصلةَ الصحيحة. ولم يكن النظامُ لينجح في ذلك لولا قدرته المستحدثة على الاحتواء وتسديدِ الضرباتِ المتقطّعة، ولكن الموجِعة. وهذا ما دفع أطيافًا أساسيّة في المعارضة إلى الدخول في سياسةِ التعامل مع الأمر الواقع، والانخراطِ في «المشروع الإصلاحيّ» رغم المساوئ الفادحة التي تدركها. ولم يؤخّر هذا التمازجُ مع النظام في انكشاف الوقائع المظلمة المستترة وراء مشروعه الإصلاحيّ، كما تَبيّن من مخطّط التجنيس السياسيّ والطائفيّ؛ إضافةً إلى التفاصيل المرعبة التي كشفها تقريرُ المستشار الحكوميّ صلاح البندر، الذي انشقّ عن النظام وفضحَ تفاصيلَ مثيرةً من المشروع التدميريّ الذي يُخطّط له الخليفيّون في السّر.

وسرعان ما اتّضحت حقيقةُ «المشروع الإصلاحيّ» للملك البحرينيّ، الذي طبّق بحرفيّةٍ نموذجَ الحكم التسلطيّ بحسب ما يتحدّثُ عنه ستيفن هايدمان.[1] وهي محايلةٌ سارعتْ إليها بلدانٌ عربيّةٌ كثيرة في العقد الأخير، وتحديدًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بغية إعادة التموضع في المناخ الدوليّ الجديد الذي رفعَ شعاراتِ الحرّية والديمقراطيّة.

يضع هايدمان أربعَ عمليّاتٍ تستخدمها نظمُ الاستبداد في إسباغ التطوير الخادع عليها. وهي: أ) الاستيلاءُ على المجتمع المدنيّ واحتواؤه. ب) إدارةُ الاعتراض السياسيّ. ج) حيازة فوائد الإصلاح الاقتصاديّ. د) تنويع الروابط الدوليّة. والحق أنّ السلطة في البحرين تصلح لتكون مثالاً لنموذج «تطوير الحكم التسلطيّ» لأنها استعملت الإجراءات الأربعة جملةً وتفصيلاً، وبكلّ طاقتها في الجذب والإكراه.

فعندما لمست السلطةُ، قبل سنوات قليلة، خطرَ الجمعيّات السياسيّة، سارعتْ إلى فرض قانونٍ يُضيّق عملها، فتحوّلتْ إلى مراكز نفعٍ عامٍّ، لا قدرة لها ولا حريّة حقيقيّة. ولم تتوقّف العمليّاتُ الحكوميّةُ لتقويض المجتمع المدنيّ بهدف إبقاء المظاهر الشكليّة للعمل الأهليّ مع تشديد القبضة عليها لكي لا تخرجَ على الحدود المرسومة: فأغلق النظامُ بعض الجمعيّات، وهدّد أخرى، وصنّع جمعيّاتٍ «أهليّة» وجنّد أتباعَه للسيطرة على جمعيّات مهنيّة مختلفة وبالاستفادة من القوانين غير العادلة.

ومن بين أسوإ الأدوار التسلطيّة للنظام الخليفيّ دخولُه في إدارة الاعتراض السياسيّ، عبر استخدام وسائل متدرّجة ومتنوّعة منها: الكبحُ من بعيد (العين الحَمْرة)، وإثارةُ المخاوف البينيّة (ولاسيّما الطائفيّة)، والإشغالُ بالملفّات الجانبيّة (الأحوال الشخصيّة، تحريم الخمور..)، واقتراحُ البدائل الملغومة. وكان يطمح من وراء ذلك إلى حصر العمليّة السياسيّة في حدودٍ لا تشكّل تهديدًا لمخزونه الاستبداديّ، وإلى تقديم انطباع موهوم عن انفتاحه وعزمه على الإصلاحات. إلاّ أنّ الوسط السياسيّ لم يستسلم للتخدير، وبكّرت الأنماطُ الثوريّةُ في الاعتراض (حركة حقّ، مركز البحرين لحقوق الإنسان، تيّار الوفاء)، رغم وجودِ أوساطٍ معارضةٍ وقعتْ في «التنعيم» ودخلتْ في أتون العبثيّات السياسيّة (كان التيّار الليبراليّ المثالَ الأوسعَ على ذلك).[2]

قبل اندلاع الثورة، كانت البلاد تغرق في احتقانات سياسيّة، وشهدتْ عودةَ الطغيان الأمنيّ بالتدريج. المشروع الإصلاحيّ للملك حمد كان، في الحقيقة، أداةً لإعادة رسْم الخريطة، آخذًا في الاعتبار تجاربَ العقود السابقة، والدروسَ المستفادة منها، لاسيّما لجهةِ العناية بتحسين الصورة الخارجيّة وتمتين العلاقات العامّة. كان، في النتيجة، مشروعًا لهيمنةٍ أوسع على ثروات البلاد، ولتفريغ المعارضةِ من مجالها الحيويّ، ولترسيخ نظام الامتيازات العائليّة والقبليّة، والاستفادة من ذلك في التحكّم في الولاءاتِ وإخراج اللاعبين غيرِ المرغوبين، وباستخدامٍ مكشوفٍ لكلّ وسائل الإغراء والابتزاز.

ثورة ١٤ فبراير: خلع أضراس الاستبداد

كان انفجارُ البركان في البحرين متوقّعًا في أيّة لحظة. فالسنة التي سبقت الثورةَ كانت ساخنةً جدًّا، إذ اعتُقلتْ في أغسطس ٢٠١٠ مجموعةٌ من النشطاء بتهمة الإعداد لقلب النظام، ومورسَ بحقّهم أبشعُ أساليب التعذيب. لقد كشّر النظامُ عن أنيابه مجدّدًا، وتبيّنتْ علاماتٌ إضافيّةٌ على تضخّم الاستبداد المقنّن، وبروز نوازع مستجدّةٍ لتفعيل الخطّة الأمنيّة.

كانت ثورةُ ١٤ فبراير ٢٠١١، إذن، حدثًا مرتقبًا. خرج البحرينيّون في ذلك اليوم رافعين حزمةً من المطالب الديمقراطيّة «المتواضعة» من بينها شعارُ «إصلاح النظام» لا إسقاطه. ولكنّ المنعطفات القاسية التي مرّت بها الثورةُ، بدءًا من اليوم الأوّل حيث سقط أوّلُ شهيد، دفعت الشارعَ إلى تصعيد مواجهته مع الاستبداد الخليفيّ. وترسّخ ذلك مع الاعتصام في دوّار اللؤلؤة، وما شهده وتبعه من محطّاتٍ ثوريّةٍ واحتجاجيّةٍ عارمة، لم تخلُ من ردودٍ عنيفةٍ من جانب النظام، تخلّلتْها محاولاتٌ للالتفاف على الثورة وتدجينها.[3]

الاستبداد المفتوح على الفاشيّة

الاستبداد في الخليج العربيّ لا يكون سافرًا على طول الخطّ، بل تتعمّد الأنظمةُ تغليفَه وإحاطته بوسائل متنوّعة. من ذلك، الاحتماءُ بالسلطة الدينيّة، حيث

---

(١) Steven Heydmann, «Authoritarianism in the Arab World,» Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institute, 2007 .

(٢) نادر المتروك، «اضمحلال الليبراليّة الرقيقة،» مجلة **المشكاة**، ع ٩، مارس ٢٠١٠ (مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان).

(٣) **حصاد الساحات ٢٠١١: ربيع البحرين** (كتاب جماعيّ توثيقيّ من إصدار «مرآة البحرين» www.bahrainmirror.com

يتولّى رجالُ الدين إضفاءَ المشروعيّة الدينيّة على أفعال النظام وسياساته القمعيّة. كما يلجأ النظام إلى التبرير القانونيّ، وإلى حجّتَي «الأمن القوميّ» و«حماية المجتمع من الأخطار الكبرى.» وهناك مساحةٌ من التوكّل على الدعم الدوليّ والاطمئنان إلى حماية الدول العظمى. تضاف إلى ذلك وسائلُ التخفيف الظاهريّ، من قبيل الإصلاحات الشكليّة، والتصريحات المخصوصة للاستهلاك العامّ، وصناعة مجتمعٍ مدنيّ وهميّ يتولّى تحسينَ صورة النظام والتعميةَ على حقيقة الأوضاع وتبريرها.

بعد دخول قوّات «درع الجزيرة» في مارس ٢٠١١، اشتعلت البحرين بشتّى أنواع الانتهاكات. وبالرجوع إلى تقرير «بسيوني» يَظهر أنّ الاستبداد الخليفيّ ـ السعوديّ بلغ أقصى مداه في الفظاعة وتجاوز الحدود، ولم يكن ذلك ممكنًا إلاّ بتفعيل أدوات التبرير والتعمية. وقد كان التأجيجُ الطائفيّ، واستعمالُ المكوّنِ السنّيّ في المواجهة، وسيلةً فعّالةً في تحقيق أغراض التغطية، وإنْ موقّتًا. فقد صَوّر النظامُ الثورةَ على أنّها مخطّطٌ إيرانيّ، وأنّها تأتي في سياقِ «مشروعٍ صفويٍّ» كبير، وبإسنادٍ من دولٍ كبرى. وعمّم على الرأي العامّ السنّيّ مقولاتٍ استهدف من ورائها المشابهةَ بين الثورة البحرينيّة والنموذج العراقيّ، بما يتضمّنه ذلك من ثيماتٍ خرافيّةٍ بشأن تهجير السنّةِ وإبادتهم.

اختلط الاستبدادُ الخليفيّ بأشكالٍ متنوّعةٍ من الاستهداف الطائفيّ، والملاحقةِ الأمنيّة، وتوسيعِ نطاقِ المكارثيّة، وإشعارِ المواطنين بسقوط الخطوط الحمراء ودنوِّ نهايتهم الرمزيّة، وتحديدًا في ما يتعلّق بتدمير المساجد في وضح النهار وباستخدام الآليّات العسكريّة، والتضييقِ على الحريّات الدينيّة والشعائر الدينيّة. في الحسابات الإستراتيجيّة، إذن، خسر النظامُ كلَّ اعتبارات الشرعيّة. خيوطُ التواصل الشعبيّ والمشروعيّة التقليديّة انقطعتْ تدريجيًّا، وبلغتْ أقصى مداها هذه الأيّام. لقد تعامل النظامُ مع أزمته الداخليّة وفق السلوك القبائليّ القديم، مستفيدًا من بنية الاستبداد المُحدّثة للإمعان في إنزال العقوبات والانتهاكات الواسعة. وشكّل ذلك ظاهرةً فريدةً من المروق، والاستهتارِ بكلِّ الأعراف والقوانين، والتحايل على الضغوط المتزايدة بوسائلَ التفافيّةٍ متنوّعة، كما فعل حينما أمر بتشكيل «لجنة تقصّي الحقائق» برئاسةِ شريف بسيوني، وما تلاها من مسرحيّاتٍ هزليّةٍ حملتْ عناوينَ «الحوار والتوافق الوطنيّ.»

في المحصّلة، أُصيب النظام بطلقتين قاتلتين: الخسران المبين للشرعيّة الدستوريّة، واضمحلال الشرعيّة الشعبيّة. اختفت المواطنةُ الحديثة، والمواطنةُ الدستوريّة، وذلك في أعقاب قيامة القيمةِ القبائليّةِ والطائفيّة وبناءِ ما يسمّيه الباحثُ البحرينيُّ عبّاس المرشد «الشبكات الزبائنيّة» الخاصّة بالحكم الخليفيّ.[1] والمطلوبُ الآن إمعانُ النظر في ملامح الخطّة التجميليّة المراوغة التي عوّل عليها النظامُ لإضفاءِ النعومةِ الهشّة على بنيته الاستبداديّة، وتوفير مناخات التسويق لها، وكيف أنّ رياحَ ١٤ فبراير أفشلتْ ذلك كلّه مرةً بعد أخرى. الناتج هو ديكتاتوريّةٌ خليفيّةٌ متصلّبة، تستمدُّ قوّتَها من الخارج الإقليميّ والدوليّ، الأمر الذي يجعل الحلَّ «التوافقيّ» معها مستعصيًا.

(١) عبّاس المرشد، **الخروج على جدار الصمت: انهيار السلطويّة في البحرين** (كتاب مخطوط قيْد الإنجاز).

انتفاضة البحرين

الطريق إلى ثورة ١٤ فبراير: الخروج على مركزيّة السلطة المطلقة

□ عباس المرشد ❖

البحرين أصغرُ دول الخليج العربيّ، إذ لا تتعدّى مساحتها ٧٦٠ كيلومترًا. لكنّها تحتلّ موقعًا مهمًّا في السياسة الدوليّة لوقوعها بين دولتين مؤثّرتين: إيران شرقًا، والسعوديّة غربًا. كما أنّها تستضيف مقرَّ الأسطول الأمريكيّ الخامس، الذي يضمُّ أكثر من خمسة آلاف جنديّ من البحريّة الأمريكيّة، وعددًا كبيرًا من المارينز. تاريخيًّا، تولّت الإدارةُ البريطانيّة أمورَ البلاد إلى أن نالت الاستقلالَ (١٩٧١)، وذلك بعد تقرير مبعوث الأمم المتحدة إلى البحرين، المعنيّ بتقرير المصير. كان الاستقلال فرصةً تاريخيّةً (لم تُقتنَص) للخروج من نظام المشيخة الإقطاعيّة، والاستعداد لبناء دولةٍ حديثةٍ قائمةٍ على المواطنة وإنهاء نظام الرعايا والاتباعيّة.

❖ كاتب من البحرين. والمقال يعبّر عن الأطروحة الأساسية لكِتاب يُعده الكاتبُ عن ثورة البحرين.

المفارقة أنّ البحرين، بعد أربعين عامًا من الاستقلال، شهدتْ في ١٤ فبراير ٢٠١١ أكبرَ حركة احتجاجيّة للمطالبة بإصلاحاتٍ سياسيّةٍ حقيقيّة، وإعادة الاعتبار إلى الفرد المواطن. لقد أوجد الانتفاضُ الثوريُّ إجماعًا شعبيًّا نادرًا، يكاد يشبه أحداثَ ١٩٥٤ عندما تشكّلتْ هيئةُ الاتحاد العليا التي طالبتْ بما يكاد يتطابق والمطالبَ المرفوعة طوال التاريخ السياسيّ للبحرين. وإذا كانت أحداثُ الربيع العربيّ حافزًا قويًّا في تشكيل الزخم الجماهيريّ للثورة البحرينيّة، فإنّ بعدين أساسيين يميّزان هذه الثورة عن انتفاضات الربيع الأخرى:

ـ حجم العنف الذي مورس ضدّ المحتجّين مقارنةً بالدول الأخرى، فقد أظهر العنفُ الرسميُّ ممارساتٍ غيرَ مسبوقةٍ في مواجهة الاحتجاجات الشعبيّة، بما فيها سياساتُ الفرز الطائفيّ. وقد أدّى ذلك، بدوره، إلى نتائج جديدة على المجتمع السياسيّ، ولاسيّما انخراطُ فئاتٍ مهنيّةٍ جديدةٍ، مثل الأطبّاء والكتّاب والمحامين، في صدّ القمع، واستحداثُ روابطَ وتجمّعاتٍ داخل البحرين وخارجها دعمًا للمطالب المرفوعة.

ـ استمراريّة الاحتجاجات، بموازاة الفعل السياسيّ الذي تمارسه النخبُ والجمعيّاتُ المعارضة. الجدير ذكره أنّ هذه الاستمراريّة تصل بعمقها التاريخيِّ إلى ثلاثينيّات القرن الماضي، وإلى مرحلة الاستقلال وما تلاها من مطالباتٍ ومصادماتٍ انتهت بميثاق العمل الوطنيّ (٢٠٠١) الذي لم يفلحْ في إخفاء الأزمات المتلاحقة، وانتهاءً بحركة الاحتجاج في ١٤ فبراير ٢٠١١.

يقودنا الدمجُ بين البعدين إلى ربط الأحداث بسياقٍ مشابهٍ لمسار تفسير الربيع العربيّ، وهو غيابُ أصل المواطنة، وتراكمُ الممارساتِ التدخّليّة، بما يجعل من «الدولة» عبئًا يفيض بالإكراه والقسر بدلاً من تحقيق العدالة والحماية للمواطنين. في ظلّ ذلك، تتحوّل ثرواتُ البلاد من مواردَ للتنمية الوطنيّة إلى مواردَ لتنمية الولاء الشخصيّ ولبناء شبكاتِ الدعم للحكومة. والنتيجة المتوقّعة هي أنّ طابع الممارسات لن يكون خارج العنف المنظّم وطغيان التمييز الطائفيّ والعرقيّ، ومن ثمّة تشكيل العصبيّة المجتمعيّة على أسس الصراعِ والحراب، بدلاً من السلام والمواطنة. لقد بُنيت الدولةُ في البحرين على أساس سيطرة السلطة الحاكمة، الأمرُ الذي انتزع أيّ بُعدٍ استقلاليٍّ من المؤسّسات السياسيّة والمدنيّة، وجعل المجتمعَ المدنيّ ضعيفًا وتابعًا للسلطة.

يتيح البحثُ في سلسلة الأحداث الجارية توفيرَ الإطار المفاهيميّ لحركة الاحتجاجات في البحرين. كما يُقدِّمُ رابطًا بسياقها المحلّيّ والربيعِ العربيّ، مع التأكيد على الطابع الاستثنائيِّ للأحداث المظلمة التي وقعتْ بعد مارس ٢٠١١. وهذا يُلقي الضوءَ على مفاهيم المواطنة الحديثة داخل الحقب المختلفة، ويقارب الآثارَ التي ترتّبتْ على عدم إنجازها. يرتبطُ ذلك بفحص مبدإ «المواطنة الدستوريّة» قبل ١٤ فبراير، وكيف أدّى غيابُه (أو ضبابيّته المفتعلة) إلى ترسيخ ممارساتٍ ممنهجةٍ غلبتْ على سياسة الدولة ـ بما في ذلك سياسةُ التشطير الطائفيّ، وسياسةُ بناء شبكاتٍ زبائنيّةٍ خاصّة بنظام الحكم.

هذا يقودنا إلى فرضيّةٍ مهمّة، وهي أنّ قضيّة «نظام السلطة» في البحرين أعقدُ من أن يتمّ تكييفُها عبر تسوياتٍ بين اللاعبين السياسيّين، لأنها تطُول قاعدتَه التي يقف عليها، وتغييرُها يعني تغييرَه وتغييرَ مراكز تقاسم القوّة فيه.

سيكونُ تحليل نظام السلطةِ في البحرين كفيلاً بفهمٍ أوسع لها، وسيمكّن من التفاعل معها بشكلٍ أكثر كفاءة. وهذا من شأنه تغييرها بشكلٍ أو بآخر.

الخروج على المركزيّة السلطويّة

ما يربط الربيعَ البحرينيّ بالربيع العربيّ يقع ضمنَ محور تفكيك مركزيّةِ السلطة السياسيّة، ومحاولة البحثِ عن أطرٍ بديلةٍ تعيد توزيعَ النفوذ، بحيث يُسمح للفئات المهمّشة بممارسة العمل السياسيّ وفق خياراتٍ أفضل، ويُسمح للجميع بالحصول على نسبةٍ من السلطة بعد إعادةِ توزيعها وفق رؤيةٍ مؤسّساتيّةٍ ديمقراطيّةٍ محكومةٍ بضوابط دستوريّة.

إنّ العامل الجامع (النموذج الكليّ) بين أنظمة الحكم العربيّة هو تمكُّن المركزيّة السياسيّة وتضخّمُها ضمن حلقةٍ ضيّقةٍ تقوم بالاستحواذ على المقدارِ الأكبر من السلطة والثروة، مقابلَ تهميش سائرِ الفئات المجتمعيّة ورهْنها لمتغيّراتِ أفراد السلطةِ المركزيّة. ومن شأن هذا النموذج أن يصل إلى نهايةٍ شبه محتومة: الانفجار والانكشاف أمام أيّ محاولةٍ تغييريّة.

في البحرين، مُعامل المركزيّةِ السياسيّة هو الأقوى بين دول الربيع العربيّ، وهذا يتّضح بالنظر إلى أنّ النظام فيها ملكيٌّ ينصُّ الدستور على أنّه وراثيٌّ في آل خليفة. وبحسب نصوص دستور ٢٠٠٢، فإنّ الملكَ هو الفاعلُ الرئيسُ في المجالات كلّها، إذ يهيمن على السلطات الثلاث ويتعالى عليها. ومن هنا جاءت ثورةُ ١٤ فبراير لتتوِّجَ مهمّتها بوضع دستورٍ جديدٍ يُشكّل قطيعةً نهائيّةً مع ماضي الاستبداد، ويتكفّل بتحقيق الانتقال الحاسم إلى النظام الديمقراطيِّ المتعارف عليه دوليًّا والمتماثل مع إرادة الشعب الذي نجح في كسر جدار الخوفِ والصمت والتردّد. ولكي تتّضح الأبعادُ الخلفيّةُ لثورة فبراير، نُقدِّم موجزًا لأهمّ مستويات المركزيّة السياسيّة في البحرين.

مستويات المركزيّة السياسيّة

تتجلّى المركزيّة السياسيّة داخل النظام البحرينيّ في عدّة مستويات.

أولاً: المستوى الدستوريّ. يُعتبر دستورُ البحرين الصادر عام ٢٠٠٢ نموذجًا «مثاليًّا» لتكريس النزعة المركزيّة، والبُعد عن أطر الديمقراطيّة. ويمكن تمييزُ السلطة المركزيّة وفق مسارين:

ـ المستوى الشكليُّ الـذي صدر من خلاله دستورُ ٢٠٠٢. فقد قام الملك حمد بإصداره بصورةٍ منفردة، ومن دون الرجوع إلى القاعدة الشعبيّة؛ وهو ما سحبَ موضوعَ التعاقد السياسيّ بين الشعب والنظام، بعد أن كان قائمًا في صيغة دستور ١٩٧٣. وبدلاً من حسْم إشكاليّة السلطة عبر توظيف التصويت على ميثاق العمل الوطنيّ (فبراير ٢٠٠١) لصالح الانتقال الديمقراطيّ، شُوِّهت العمليّةُ الديمقراطيّة، وسُوِّقتْ حكوميًّا على أنها تصويتٌ على الملكيّة المطلقة، ولإعطاءِ الملك الصلاحيّاتِ الكاملة لتدبير ما يراه مناسبًا!

ـ مستوى ما يحتويه دستورُ ٢٠٠٢ من نصوصٍ تشرعن المركزيّة وتلغي الإدارةَ الشعبيّة. فقد أرسى ركائزَ الحكم التسلّطيّ، حيث التأسيسُ لانفراد الملك في إدارة البلاد، ومن دون الحاجة إلى الرجوع إلى القطاعات الشعبيّ. ومنح الملكَ صلاحيّاتٍ مطلقةً في الإمساكِ بالسلطة التنفيذيّة. وحجّم السلطةَ التشريعيّة، وشلّها عمليًّا من خلال إشراك مجلس الشورى المُعيّن في معظم صلاحيّات مجلس النوّاب المنتخب، بل وتبعيّة الأخير للأوّل عند اجتماعهما. ورافق ذلك خللٌ واضحٌ في رسم الدوائر الانتخابيّة لتفرزَ تلقائيًّا مجلسًا لا يمثل إرادة الشعب.

لقد أغلق هذا الانقلابُ الدستوريّ الطريقَ أمام التحوّل إلى المملكة الدستوريّة التي نصّ عليها ميثاقُ العمل الوطنيّ، وذلك من خلال استعصاءِ إدخال أيّ تعديلٍ دستوريٍّ بعيدًا عن الرغبة الملكيّة. وفي النتيجة، فإنّ الدستور الانفراديّ أسّس لمركزيّةٍ سياسيّةٍ صُلبةٍ ومقنّنة.

ثانيًا: الفراغ الحقوقيّ في نصوص الدستور. الدستور الجديد لا يمثّل سوى وثيقةٍ استئناسيّةٍ غير ملزمةٍ في الكثير من جوانبها ومقتضياتها، ولا تقيّد الحاكم، وتترك له حقَّ تعيين مناطق سلطته بنفسه. هناك تنصيصٌ على مجموعةٍ كبيرةٍ من الحقوق، لكنّها مُجرَّدةٌ من ضمانات التطبيق، لارتهانها بقوانين تُصدرها السلطةُ التنفيذيّةُ حصرًا، وبالشكل الذي تراه مناسبًا، وإنْ تعارضتْ مع اتفاقيّاتٍ حقوقيّةٍ وقّعتْ عليها الحكومةُ، أو تعارضتْ مع النصّ الدستوريّ في الحقوق.

كان من المفترض أن تدعم القوانينُ التي أصدرها الملكُ التحوّلَ الديمقراطيَّ في البحرين، ولكنّها تحوّلتْ إلى قوانينَ مقيّدةٍ للعمليّة الديمقراطيّة، وحوّلت النظامَ السياسيَّ إلى نموذجٍ واضحٍ لـ«التسلّطيّةِ التنافسيّة»، حيث الانفتاح السياسيّ المحدود لكن المُلْجَم بواقعٍ معوِّقٍ لأيّ حركةٍ إلى الأمام.

فعلى سبيل المثال، تَردُ عبارةُ «حقّ حريّة التعبير» في الدستور؛ إلا أنّ قانون المطبوعات وقانون العقوبات يُقلّصان تلك الحريّة، ويجعلانها مطّاطيّةً جدًّا. وكذلك الحال مع «حقِّ التجمّع،» و«تكوين الجمعيّاتِ والأحزاب.» وقد استفادت الحكومةُ من هذا الفراغ الحقوقيّ في تحقيق المركزيّة السياسيّة من جهة، وتمييع الحقوق التي نصَّ عليها الدستورُ من جهة ثانية. وأدّت هذه العمليّةُ إلى إلغاء المواطنة الكاملة، واستبدالها بمواطنةٍ ناقصة، هي مواطنةُ الرعايا.

ثالثًا: العقيدةُ الأمنيّة الجديدة. اكتسبت العقيدة الأمنيّة لأجهزة الأمن البحرينيّة سمعةً سيّئةً جدًّا منذ بداية تشكيلها في عشرينيّات القرن الماضي، حين تأسّستْ أولُ فرقةٍ للشرطة عوضًا ممّا كان يُطلق عليه «الفداوية» (الميليشيا غير النظاميّة التي تحمي الحاكم). وبحسب قانون الأمن العامّ، فإنّ قوّات الأجهزة الأمنيّة لها حريّةٌ شبه مطلقة في التعامل مع السياسيّين. وقد برهنت الأحداث طوال العقود المختلفة على تنامي قوّة هذه الأجهزة وتحكّمها في كثيرٍ من مفاصل مؤسّساتِ الدولة. كما يسمح قانونُ «قوّة دفاع البحرين» لأعضاء هذه القوّات بالتدخّل في الشؤون الداخليّة ومساندة قوّاتِ الأمن الداخليّ، بما يؤكّد الهاجسَ الأمنيّ المُسيطر على صانع القرار في الدولة.

كان جهاز الاستخبارات وأجهزةُ أمن الدولة تعمل بكفاءةٍ عاليةٍ في ملاحقة الناشطين السياسيين وتعذيبهم، ونتج من تلك الممارسات سقوطُ عشراتِ الضحايا. وجاء قانونُ ٥٦ لعام ٢٠٠٢ ليعفي المتسبّبين في قتل متظاهرين وتعذيبِ سجناء سياسيّين من الملاحقة القضائيّة. بل إنّ الملك منح ترقياتٍ للعديد من الأشخاص المتّهمين في قضايا تعذيب ـ وهو ما رسّخ مجدّدًا العقيدةَ الأمنيّة السيّئة، وهي الفرارُ من الملاحقة القضائيّة.

تعزّزت العقيدةُ الأمنيّة مع صدور مرسوم تشكيل جهاز الأمن الوطنيّ، وهو النسخةُ البديلةُ ـ بل الأسوأ ـ لجهاز أمن الدولة. ويسمح قانونُ هذا الجهاز لأعضائه بممارسة أدوارٍ واسعة، تطاول أيَّ جهازٍ أمنيٍّ آخر؛ فقد مُنحوا صفةَ القبض القضائيّ، وليست لديهم مسؤوليّةٌ تُذكر أمام وزير الداخليّة. وذلك ما يُعطيه طابعاً منفردًا ومستقلاً عن الهرم الأمنيّ، ويخضع في توجيهاته للديوان الملكيِّ مباشرةً، ويتبع رسميًّا لرئيس الوزراء، عمِّ الملك. وقد دلّت الأحداثُ الأمنيّةُ التي تكاثرتْ بعد تشكيل هذا الجهاز (٢٠٠٦ـ٢٠١١) على أنّه يسير وفق رؤيةٍ طائفيّةٍ بالدرجة الأولى، ويعتمد أساليبَ ممنهجةً في التعذيب الوحشيّ.

رابعًا: القضاء المنحاز. تقع السلطة القضائيّة في البحرين تحت سيطرة الملك؛ فهو مَنْ يُعيّن القضاةَ ويعفيهم من مناصبهم، ويتمُّ ذلك بالتشاور «الشكليّ» مع مجلس القضاء الأعلى، الذي يُشكّله الملكُ أيضًا. ويفضي ذلك إلى تسفيه القول إنّ القضاء خارج إرادةِ الملك ـ كما يشاع في الهروباغندا الرسميّة. والواضح أنّ مشروع «الإصلاح السياسيّ» لم يُحرّر السلطةَ القضائيّة من هذا الارتهان، بل عزّزها على نحوٍ مقنّن، الأمرُ الذي يجعل من القضاء ـ بشُعبه المُدرجةِ عليه لاحقًا، مثل شعبة النيابة العامّة ـ سلطةً غير مستقلّةٍ عمليًّا... علمًا أنّ وكلاء النيابة يصدر بحقّهم مرسومٌ ملكيٌّ يقضي بتعيينهم وترقيتهم. ويلاحَظ أنّ تعيين القضاة لا يقوم على اعتبارات الكفاءة، ويؤثّر معيارُ الطائفةِ والانتساب العائليّ بدرجةٍ أساسيّةٍ على شغل الوظائف القضائيّة.

خامسًا: التجنيس السياسيّ. قبل مشروع ميثاق العمل الوطنيّ، كانت البحرين تعاني مشكلةَ «البدون» (المحرومين من الجنسيّة)، وكان الغالبُ على هذه الفئةِ الأفرادَ المنحدرين من أصولٍ إيرانيّة، ومن الطائفة الشيعيّة. وبحسب قانون اكتساب الجنسيّة البحرينيّة الصادر عام ١٩٦٣، فإنّه يحقّ للملك أو الأمير منحُ الجنسيّة وإنْ غابت الشروطُ الصعبة التي يشترطها قانونُ الجنسيّة (١٥ سنة للعربيِّ و٢٠ سنة لغير العربيّ). وعبر هذه الصلاحيّة تمّ تجنيسُ الكثير من فئةِ البدون، بالإضافة إلى أعدادٍ من العربِ الوافدين أو الأجانب (غلب عليهم انتماؤهم إلى الطائفة السنّيّة). ما أثار القلق هو إقدامُ الحكومة على منهجة التجنيس لأغراضٍ سياسيّة، وبهدف تغيير التركيبة الديمغرافيّة للبحرين، وتحويل الأكثريّةِ الشيعيّة إلى أقلّيّةٍ عدديّة؛ وهو مخطّطٌ تمّ عبر الديوانِ الملكيّ.

استهدف التجنيسُ الممنهج العاملين في الأجهزة الأمنيّة بخاصّة، تفاديًا للتعارض الدستوريّ الذي لا يجيز استخدامَ الأجانب في الأجهزة الأمنيّة إلا في حالاتٍ طارئة، في حين أنّ الغالبَ على أفراد تلك الأجهزة هو الطابعُ الأجنبيّ. وإذا ما تمّ تقديرُ أعداد هؤلاء بأكثر من عشرين ألفًا قبل ٢٠٠٧، فإنّ غالبيّتهم نالوا الجنسيّة بقراراتٍ ملكيّة، ومن دون الرجوع إلى وزارة الداخليّة (الجهة المشرفة على منح الجنسيّة).

أثارت قضيّةُ التجنيس السياسيّ الكثيرَ من الجدلِ من دون أن تبادرَ الجهاتُ المعنيّة إلى تقديم ما يمكن التسليم به؛ بل هي دخلتْ في برامجَ دفاعيّةٍ لتبرير عمليّة التجنيس، وتوفير معلومات لا يمكن الوثوقُ بها. والأثر المهمُّ الذي لحق بقرار التجنيس السياسيّ هو الامتيازاتُ الاجتماعيّةُ والاقتصاديّة التي يحصل عليها المتجنّسون حديثًا، مقابل تعسّر أوضاعِ المواطنين. ومع الوقتِ، تعزّز واقعُ أنّ المجنّسين، وبخاصّةٍ المنتمون إلى الأجهزةِ الأمنيّة، يُشكّلون قوّةً سياسيّةً وأمنيّةً متفرّدة، لها مزايا تفوق مزايا المواطنين.

ويزيد من حدّةِ قلق الشيعة أنهم يرون أنّ التجنيسَ يتمُّ لأغراضٍ تتعلّق بطمسِ هويّتهم، وتحويلهم إلى أقليّةٍ غير مؤثّرة. وفي العموم، أصبح التجنيسُ السياسيُّ ملفًّا ساخنًا بامتياز في جميع الأزماتِ الجديدة التي تلحق بالبلاد، وكان عاملاً آخرَ من عوامل الثورة.

صناعةُ الكذب: قراءةٌ في تحايلات المثقّف ضدَّ ثورة البحرين

□ حسين مرهون ❖

في أيّار ٢٠١١، دعا تلفزيونُ البحرين الرسميّ، إلى أحد برامجه، ثلاثةً من أبرز ممثّلي الحركة الأدبيّة البحرينيّة الحديثة للتعليق على مواقفِ زملاء لهم ناصروا الاحتجاجات. كانت السلطاتُ قد سحقتْ، بقوّةٍ عسكريّةٍ قوامُها خمسةُ آلاف جنديٍّ، اعتصامًا دامٍ شهرًا وسط المنامة. كما أزالت بالجرّافات «دوّار اللؤلؤة،» وهو النصب الذي تحوّل إلى رمزٍ للمحتجّين شديدِ الإلهام. ولإكساب هذا العملِ الدمويّ مشروعيّته، لجأت السلطةُ إلى استعراضِ ولاءات مجموعاتِ الضغط على المسرح.

❖ كاتب وصحافي بحرينيّ، المنامة.

سألت مقدّمةُ البرنامج، بلغةٍ حرصتْ على حقنها مسبّقًا بالإدانة، عن الدوافع التي تدعو مثقّفين إلى المشاركة في تظاهراتٍ مناهضةٍ للسلطة. ثم ثبّتتْ صورةً على الشاشة تُظهر أعضاءً من «أسْرة الأدباء والكتّاب» وُسمتْ وجوهُهم بدوائرَ صفراء، فيما كانوا يصطفّون في تظاهرةٍ وراء يافطةٍ كُتِبَ عليها «نتضامنُ من أجل الحريّة.»[1]

يعرف البحرينيّون مغزى تلك الدوائر الصفراء، وهلّة ظهورها على التلفزيون في فترةٍ أُطلقت فيها يدُ العسكر بلا رادع (هناك مَن شبّه تلك الفترة، محقًّا، بفترة محاكم التفتيش في القرونِ الوسطى). أديبان على الأقلّ، ممّن أظهرتهم الصورُ في البرنامج موسومين بتلك الدوائر، اقتيدا من أعمالهم إلى غُرفٍ مظلمةٍ تعرّضوا فيها للتعذيب؛ كما جرى التحقيقُ مع عشراتٍ من المثقّفين والفنّانين، وأقيلوا من وظائفهم لدواعٍ متّصلة.[2]

أمام إلحاح السؤال، تطوّع الشاعرُ إبراهيم بوهندي، الذي شغل في وقتٍ سابقٍ رئاسةَ أسرة الأدباء، للإجابة، فلفت نظرَ المقدّمة إلى أنّ صورة اليافطة لا تحوي اسمَ «أسرة الأدباء.» لقد كان أقدمُ كيانٍ أدبيٍّ، ومتمرّدٍ، في البحرين والخليج يُفترع شعارُه، «الكلمة من أجل الإنسان،» أمام بوهندي الذي أسهم في تأسيسه عام ١٩٦٩. غير أنّ شاغلَ هنيدي كان ضمانَ سلامةِ العرض؛ فالصورة لا تحوي اسم «أسرة الأدباء» التي لم يكنْ يشغل فيها أيَّ منصبٍ ساعتئذٍ ـ وهذا كافٍ كي يطمئنّ! لكنْ حين أعادت مقدّمةُ البرنامج عرضَ الصورة، مستخدمةً تقنيّةَ التكبير (زوم)، جاء الأمرُ على خلافِ ما تصوّر، وبوغت لأنّ اليافطة كانت تحوي فعلًا اسمَ «الأسرة» ... بل شعارها، وعلّق بإنه لم يلحظ ذلك، ثم راح يدلي بمطالعةٍ ساذجةٍ حول ضرورةِ إبعاد الأدب عن السياسة، قبل أن يتساءل: «لماذا اسم أسرة الأدباءِ موجود؟!»

لغة الحضيض

شكّلتْ علاقةُ الأدب بالسياسة في سبعينيّات القرن الماضي مرتكزًا لأهمّ الحوارات الفكريّة التي انقسم جرّاءها الأدباءُ في البحرين. فبين مَن أراد تلبيسَ النصّ أمورًا خارجةً عن مجال اختصاصه، ومَن أراد الظفرَ بنصٍّ متحرّرٍ من أيّ قيدٍ خارجيّ، أُديرتْ إحدى أبرز عمليّاتِ الجدل الحرّ عند جيلٍ كان يتشكّل. على أنّها كانت إشكاليّة تدور حول النصّ نفسه، ودواخله. أما في العام ٢٠١١، فقد أُكسبت معنًى آخر، خارجيًّا، هوى بها إلى الحضيض، إذ جعلها تدور حولَ **صاحب النصّ**.

هكذا غدت مناهضةُ السلطات قضيّةً تدخل في مدار إدانةِ الأديب أخلاقيًّا، لا في مدار الجدلِ العميق حول أولويّات النصوص. يريد الأديبُ البحرينيّ الحريّةَ لنصّه؛ لكنْ يجري تحريمُها حين تتعدّى ذلك إلى حريّته هو في اختيار المواقف التي يمليها ضميرُه إزاءَ الشأن العامّ، وينبغي أن يستعدَّ لمواجهةِ «إرهاب» الصور المتدفّقة في حضور زملاءِ الحرفة وموافقتهم.

أما المثقفون الثلاثة الذين تطوّعوا لنزع الغطاء عن زملائهم عبر أثير الهواء، فقد كان كافيًا مقدارُ المهانة التي وجدوا أنفسَهم إزاءها وهم يدوّرون الأعذارَ أمام قصف الأسئلة. كان مظهر الروائيّة فوزيّة رشيد، وهي تحاول سوْقَ التبريرات لتعليل مشاركتها في إحدى المسيرات، مثيرًا للشفقة. فقد قالت، بعد أن أعادت تموضعها تبعًا لما آلت إليه الأحداث، «لقد خدعوني.» وحين فاجأتها المذيعةُ بوجود توقيعها على أحد البيانات، علّقتْ: «ذلك أتى من دون علمي؛ فموافقتي على وضع اسمي جاءت بعد قراءة البيان لي بواسطة الهاتف، لكنْ لم يتم إرسالُه إليّ بواسطة البريد الإلكترونيّ.» أما بوهندي فطلب مناولته نسخةً من البيان، وظلّ قرابة خمس دقائق يتأمّل اسمَه على الورقة!

تقومُ كبرى ذرائع فئات الأنتجلنسيا البحرينيّة التي منعتْ حصولَ ما دعاه كرين برينتن «انتقال ولاء المفكّرين» إلى جانب حراكِ ١٤ فبراير على محاجّتين: أ) طائفيّته، بدليل أنّ مكوّنًا واحدًا، شيعيًّا، هو الذي رمى بثقله في الساحات؛ و ب) دينيّته، بدليل أنّ صنّاع الحدث في أغلبيّتهم من رجال الدين. يرى برينتن أنّ انتقالَ ولاء المفكّرين مرحلةٌ في الثورات ترتبط بنشاطِ مجموعات الضغط التي تعمل على إفقار الطاغيةِ نقْطَ قوّته[3] ـ وهو ما لا يمكنُ الحديثُ عن حصوله في البحرين، بل واصلت النخبُ محضَ النظام ولاءَها، ولاسيّما بعد توجّهه إلى حسم الأمور بالقوّة.

وقد وجدنا من يلجأ إلى تأويلاتٍ استشراقيّةٍ لإكسابِ مواقفه المفرطةِ الولاءِ علميّةً مفقودةً. فقد تصدّى أنثروبولوجي بحرينيّ، وهو عبد الله يتيم، إلى إقامةِ مفاضلةٍ عنصريّةٍ بين أشكال الوعي الظاهرة عند شريحتين بحرينيّتين: سنيّةٍ مدينيّةٍ عروبيّةٍ صانعةٍ للحضارة، لذا فهي مندكّةٌ في النظام السياسيّ (الذي يجري الخلطُ بينه وبين مجال الدولةِ كما يصبحُ مرادفًا للوطنيّة)؛ و«شيعيّةٍ» ريفيّةٍ متخلّفةٍ موصومةٍ أبدًا بالولاء للأجنبيّ، لذا فهي خارجةٌ على ذلك النظام.[4] هكذا اطمأنّ يتيم إلى سلامةِ تحيّزاته؛ فهي، وإنْ كانت مع

---

(١) يمكنُ مشاهدة الحلقة التي بُثّت على الهواء في ١ مايو ٢٠١١ من خلال هذا الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=qAM_SBLQl88

(٢) «عام على مكارثيّة الثقافة البحرينيّة،» http://www.bahrainmirror.com/article.php?id=2669&cid=117

(٣) كرين برينتن، **تشريح الثورة** (بيروت: دار الفارابي، ترجمة سمير الجلبي، ط ١، ٢٠٠٩).

(٤) عبد الله يتيم، «محنة فبراير البحرين،» http://bashaaralhadi.blogspot.com/2011/05/blog-post.html

النظام، انحيازٌ إلى العروبة والحضارة ضدًّا من ثورة الريف المتخلّفة! على أنّ أيًّا من ذرائعه لم يستندْ إلى «نصوص» من وحي الحدث، بل حلّ مكانَها مخيالٌ «إرهابيٌّ» صنعه إعلامُ السلطة. والحال أنّ العودة إلى النصوص هي ميزةُ الكتابة العالمة، في حين أنّ العودة إلى النماذج الذهنيّة الجاهزة هي حيلةُ الكسلان. ولقد كان شعارُ «الحكومة المنتخبة» أحد الشعارات التي رفعها فريقٌ من المحتجّين في دوّار اللؤلؤة؛ لكنّ إبراهيم بوهندي، الذي صادفَ بعد أشهرٍ قراءته كتابَ الخميني، **الحكومة الإسلاميّة** (١٩٦٦)، قال: «إنّ الإصرار على مطلب الحكومة المنتخبة، بادّعاءِ تمثيلها للشعب، يكون تحقيقُه شيعيًّا تثبيتًا لحكم الولاية الإلهيّة من خلال المرجعيّة الدينيّة.» [١] وهذا استنتاجٌ مدهشٌ يتعاور فيه «الغائبُ» البعيد على الحلول مكانَ «الشاهد» القريب؛ ذلك أنّ البرهان الذي يقوم عليه ليس أيًّا من الخطابات الكثيرة التي أدلى بها صنّاعُ الحدث في الغضون، بل محاضرات زعيمٍ إيرانيٍّ تعود إلى منتصف الستينيّات!

قول الحقّ في وجه السلطة

قد يكون نظامُ المصالح المتشابك الذي يربط السلطةَ السياسيّةَ من جهة، بكبار المثقّفين البحرينيّين من جهة أخرى، أحدَ تفسيرات غيابِ «نقدهم الودود» أو المحايد. ورغم وجود استثناءاتٍ مهمّةٍ، فإنّ أغلب مواقفِ المشتغلين بالثقافة صبّت في تدعيم مركزيّةِ السلطة المتغوّلة، وتحوّلتْ إلى أسلحةٍ بيد مُوالي السلطة في مقارعاتهم اليوميّة لأنصارِ الاحتجاجات.

لاحظ إليوت كولا فضلَ جابر عصفور في وجودِ اسم إدوارد سعيد «على كلّ لسان،» لكنّه رأى أنّ «ذلك لا يعني وجودَ أيّ فضلٍ [لعصفور] في قول الحقيقة للسلطة.» [٢] المفارقة المأسويّة التي حوّلتْ أحدَ أهمّ صنّاع الأفكار في مصر إلى مجرّدِ «قصّةٍ في تاريخ دولة الرعاية والاستدراج» تشبه عدمَ تطبيق نظرائه البحرينيين لأفكارهم.

تمثّلُ مقولةُ سعيد «قول الحقّ في وجهِ السلطة» إحدى أهمّ الرؤى في تحديد وظيفة المثقّف. على أنّ ترجمتها في حواراتِ النخبة المثقّفة في البحرين تأخذ شكل تمرينٍ ساديٍّ على «جَلْد المجتمع.» وفي حين أنّ كثيرًا من النقد الموجّه إلى المجتمع يمكنُ أنْ يُعَدَّ علامةً على العافية، إلا أنّه يبقى قاصرًا، بل جبانًا، حين يتقاعس عن وضع السلطاتِ أمام مسؤوليّاتها.

إنّ سؤالَ «لماذا يحدث هذا؟» وهو سؤال يميّز مهمّةَ العالِم عن المعالجات الصحفيّة الساذجة يتحوّل في تلك المقابلة التلفزيونيّة إلى: «لماذا الثورة في البحرين أصلاً؟» . وهذا ما يجاهر إبراهيم بوهندي به، إمعانًا في تغييب المشكلة.

هناك استقالةٌ شبهُ تامّةٍ للمثقّفين البحرينيّين من واجباتهم حيال الشأن العامّ. ويتمُّ التسويقُ لصورة المثقّف التقنيّ، المنكبِّ على حرفته؛ وهي إحدى صور المثقّف ما بعد الحداثيّ في مجتمعاتٍ ما تزال تكابدُ من دون التوصّل إلى تثبيت قيمٍ كونيّةٍ مثل حقوق الإنسان أو الحريّات. إنّ الحريّات العامّة ليست بندًا في أجندة المثقّفِ البحرينيّ؛ لكنْ حين انفجر المكبوتُ في ١٤ فبراير ارتفعت المطالعاتُ المضجرةُ لأنّه يخلو من مسحةٍ تنويريّة. لذا انتهى إلى انقسامٍ عموديٍّ حادٍّ في المجتمع. وسيوجد من يقولُ إنّه تنبّأ بالهاوية.

هكذا رأوا «الهاوية»

صاغ الشاعر قاسم حدّاد، الذي يلقى احترامًا لدى شرائحَ واسعة، موقفًا مناورًا إزاء الأحداث، يُقرأُ على الوجهين. لكنّه لقي احتفاءً خاصًّا من جانبِ موالي السلطة. وقد جاء في بيانٍ أصدره مع رفيقه الروائيّ أمين صالح، عقب أيّامٍ من سيطرة المحتجّين على ميدان اللؤلؤة: «لا نتّفق مع بعض الشعارات المرفوعة في الشارع، تلك الشعارات التي تدعو إلى إسقاط النظام، الآن وفورًا.» [٣] بعد أشهر، حين سألته صحيفةٌ جزائريّةٌ عن رؤيته التي بدت تشاؤميّةً في البيان الموسوم «هكذا نرى،» علّق بالآتي: «نحن الآن نعيش الهاوية، التي رأيناها مبكّرًا، لأنّ المجتمع وقع في مشكلاتٍ طائفيّةٍ كبيرة.» وقال: «الآن تجري مراجعةُ الحراك، كما تنبّأنا في البيان تمامًا.» [٤]

غير أنّ أحدًا منهما لا يخبرُنا عن أيّ رؤيةٍ مبكّرةٍ إلى «الهاوية» التي أودت إلى الهاوية. فالهاوية الحقيقيّة تتمثّلُ في انفجارِ ١٤ فبراير نفسه، لا في المآلات التي انتهى إليها. وهذا هو المضمر الذي أخفقَ في اكتشافه البيانُ. وهو يتّصلُ بالتزامات المثقّف إزاء الشأن العامّ، ووظيفته في التحذير منه، لا انتظاره ثم القول: «هكذا نرى»!

لقد سكتت النخبُ البحرينيّة المؤثّرة عشرة أعوامٍ عن قيام الملك بتمرير دستورٍ متخلّفٍ واصلتْ نعته بـ «المنحة.» ميزةُ الدساتير أنّها تمثّل ميثاقًا للعيش المشترك يقوم على التراضي؛ أما الواقع في البحرين فهو بقاءُ شريحةٍ ذاتِ ثقلٍ سكّانيٍّ ضاربٍ ـ والمقصود الشيعة وجزء مهمّ من

---

(١) إبراهيم بوهندي، «من جنّة الانتظار إلى جحيم الولاية،» http://www.alayam.com/artdetails.aspx?id=3555

(٢) إليوت كولا، «ثقافة الدولة.. فوضى الدولة،» http://www.bahrainmirror.com/article.php?id=5648&cid=79

(٣) قاسم حدّاد وأمين صالح، «هكذا نرى،» http://www.iraqicp.com/2010-11-21-18-08-16/1807-2011-03-03-07-12-49.html

(٤) **الجزائر نيوز**، ٢٣ يونيو ٢٠١١.

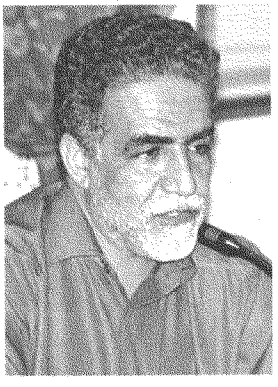
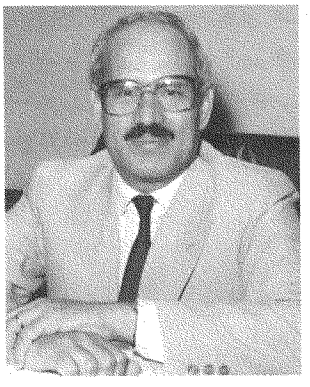
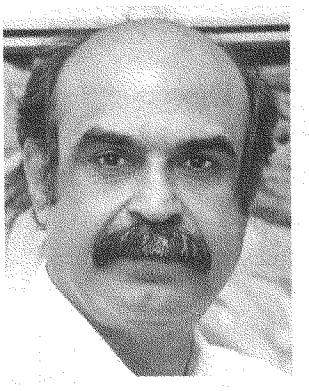
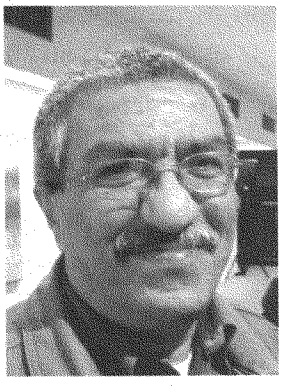

الليبراليّين واليساريّين القوميّين ـ كاتمةً على شعورِها بالخديعة. وهذا ما كان ينبغي أن يقودَ مبكّرًا إلى الرعب من احتمالات «الهاوية»؛ لكنّ، بدلاً من ذلك، عجزت النخب عن تقديمِ مقاربةٍ تفضي إلى تفتيت المعضلة، بل ظلّت تقتات على الشعارات الفارغة التي زجَّ بها الملكُ في السوق العامّة. وخلف شعارات «الإصلاح» التي أصبحتْ لوازمَ مضجرةً في خطابِ كلّ متملّقٍ يودُّ تحسينَ وضعه الماليّ، كان ثمّة واقعٌ مرٌّ من التمييز تتفشّى صورُه في جميع أجهزةِ الدولة؛ فيما أسقطت الحكومةُ مشروعين في البرلمان لتجريم التمييز.

تلك هي الهاوية التي قادت إلى الهاوية، لا المزاعم «الرؤيويّة» التي لاحظ شاعرٌ بحرينيٌّ، وهو كريم رضي، أنّها «لم تصدرْ بهذه القوّة خلال الأزمةِ بل فقط بعد اقتحامِ الدوّار.»[1] إنها واحدة من أبرز صورِ «الذرائعيّة عند المثقّف: انتظار النهاية ثم الوقوف مع المنتصر!

إحساس الموتِ... والسلامة

هاجم المفكّرُ محمد جابر الأنصاري موقفَ أدونيس من أحداث بلاده سوريا، واصفًا إيّاه بـ «اللاعبِ على الحبلين،» واتهمه بـ «تجنّب اتّخاذ موقفٍ من الصراع،» وذلك لأسبابٍ «طائفيّةٌ.»[2]. لكنّ الأنصاري، الذي يعمل مستشارًا لدى الملكِ البحرينيّ منذ استلامِه الحكمَ مطلع الألفيّة الثانية، لا يخبرنا موقفه من وجودِ ألفٍ وأربعمئةِ سجين رأي في بلاده، ولا في قيام السلطاتِ بقتل مئةِ متظاهرٍ على خلفيّةِ أحداث ٢٠١١، إضافةً إلى هدمِ أربعين مسجدًا، وفصلِ أربعةِ آلاف موظّفٍ!

لا يتوقّف صمتُ الأنصاري إزاء أزمةِ بلاده عند هذا الحدّ، بل يلتفُّ عليها بمواصلةِ رصْفِ التجريدات البائسة حول «إصلاح» يراه وحده من دون باقي الكون. بل إنّ هذا البؤس يلامس سقفَ الدجل بمطالبته دولَ «الربيع العربيّ» باتّخاذ البحرين أنموذجًا «استرشاديًّا» في الإصلاح لحلّ تناقضاتها: «في المجال العربيّ لدينا النموذجُ البحرينيّ المنبثق من المشروع الإصلاحيّ لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، حيث تَلازم الإصلاحُ السياسيّ مع الإنجاز الاقتصاديّ الذي حقّقه الملكُ لبلده ولشعبه، وبفضله تميّزتْ مملكةُ البحرين وتقدّمتْ عن غيرها.»[3] لكنه لا يقول لنا كيف يكونُ هذا النوعُ من «الإصلاح» بالذات موضعَ الإدانات الواسعة من طرفِ المنظّمات العالميّة وهيئاتِ حقوق الإنسان، بمن فيهم خبراءُ الأمم المتّحدة والدول الكبرى الحليفة للنظام.

---

(١) «كريم رضي يرد على قاسم حدّاد،» http://bahrainmirror.com/article.php?id=5634&cid=73

(٢) محمد جابر الأنصاري، «عن مثقّفٍ عربيٍّ كبير،» http://aljarida.com/2012/08/23/2012538493/

(٣) محمد جابر الأنصاري، «ملاحظات بشأن الأوضاع العربيّة الراهنة،» http://www.alayam.com/artdetails.aspx?id=5042

على دربِ الهوى ذاته، يقدّم الروائيّ والباحث عبد الله خليفة مطالعةً شديدةَ الثوريّة حيال سوريا، تغدو معها «مساعدةُ الثورة السوريّة واجبًا قوميًّا إنسانيًّا.» [1] لكنَّ لغته المفعمة بالعاطفة الحرّى حيال مآلاتِ الوضع السوريّ سيضربها البرودُ إزاء أزمةِ بلاده، إذ تحلُّ اللغةُ الساهرةُ بجلَدٍ «أسطوريّ» على قراءةِ الأجسام الطائفيّة، واقتراضها «الغيبيّ» من الوليّ الفقيه... من دون أن يخبرَنا عمّا هو «طائفيّ» في البحرين لا في سوريا، والعكس.

صاغ خليفة مقاربتين مطوّلتين أول الأزمةِ من خلال موقع «الحوارِ المتمدّن،» كشف فيهما عن معرفة، ورؤيةٍ تحليليّةٍ متماسكةٍ، وجريئةٍ، ومنصفةٍ نسبيًّا، بشأن «صراع الإقطاعيّين السياسيّ الحاكم والمذهبيّ الشيعيّ.» وحمّل رئيسَ الوزراء خليفة بن سلمان مسؤوليّةً كبيرةً عمّا آلت إليه الأوضاع، فرأى «فسادَ الطبقة الحاكمة في هذا الجمود المخيف لمجلسِ وزراءَ أغلبُه من العائلة الحاكمة.» [2] على أنّ هذه المعرفةَ تطاول المقدّماتِ وحدها، فيما تتصاغرُ في النتائج إلى رؤًى متواضعة. فكلُّ ما ذكره كائنٌ فعلاً، من فسادٍ مستشرٍ وهيمنةٍ قبليّةٍ وإضعافٍ للمجتمع، لكنّه لا يشكّل أرضيّةً مشروعةً لأيِّ ثورة. بل إنّ بعض عمليّات «الاستصلاح» الترقيعيّة قد تلغي فكرةَ الثورة عند معتنقيها أنفسهم؛ يقول على سبيل المثال: «كان وقفُ مشروع المدينة الشماليّة... نموذجًا. وكان يمكن أن يَسحبَ البساطَ من تحت أرجل التطرّف في الجماعات الطائفيّة السياسيّة» [3] ـ وهو استنتاجٌ غايةٌ في البساطة.

ثمّ إنّ نهج البحث الدؤوب لدى خليفة، الذي أسهب من خلاله في شرح الصراع الطويل بين الحواضر الريفيّة والمحتلِّ البدويّ، لن يدوم طويلاً. بل يبدو أنه أتى مرّةً واحدةً، براءةَ ذمّةٍ، ليواصل بعدها، إلى اليوم، هجمتَه على ما يسمّيه «مشروعَ ولاية الفقيه.»

في العام ٢٠١٠ حاورتُ، في مستشفى سان ميشال بباريس، الروائيَّ الجزائريّ الطاهر وطّار قبل أشهرٍ قليلةٍ من وفاته، فلفتني حرصُه على المشي في المناطق الخطرة في الجزائر إبّان الحرب الأهليّة التي اندلعتْ عقب فوزِ الإسلاميّين وإلغاء انتخاباتِ ١٩٩١ «رغبةً في تجربةِ إحساس الموت.» مقابل ذلك يجيب قاسم حدّاد، حين سئل إنْ فكّر في النزول إلى دوّارِ اللؤلؤة إبّان اشتعال الأحداث في بلاده العام الماضي: «لا، لم أنزلْ، ولم أفكّر.» [4] بين مَن يودّ «تجربةَ إحساس الموت» ومن يودُّ «السلامةَ على نفسه» تكمن مفارقةُ المثقّفِ البحرينيّ!

(الصور ص ١٠٧ لإبراهيم بو هندي. فوزية رشيد، عبدالله يتيم، أمين صالح، قاسم حداد، محمد جابر الأنصاري، كريم رضي).

(١) عبد الله خليفة، «مساعدة الثورة السوريّة واجب قوميّ إنسانيّ،» http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=319735

(٢) عبد الله خليفة، «مَن سبّب الأزمة في البحرين،» «http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295255

(٣) عبد الله خليفة، «الأزمة العميقة في البحرين،» و«إشكاليّات تحرك ١٤ فبراير،» http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20246836http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20252014

(٤) الجزائر نيوز، ٢٣ يونيو ٢٠١١.